للنشر فورًا: 28/7/2026 **الحاكمة كاثي هوكول**

الحاكمة هوكول والمدّعية العامة جيمس تعلنان القواعد النهائية لقانون سلامة الأطفال لحماية الأطفال عبر الإنترنت

توضّح القواعد النهائية كيفية قيام شركات وسائل التواصل الاجتماعي بالتحقق من أعمار المستخدمين لمنع المنشورات المسببة للإدمان والإشعارات الليلية للأطفال

يُعزّز القانون جهود الحاكمة الرائدة على مستوى البلاد للحد من المنشورات المسببة للإدمان، ووضع ضمانات للحماية من رفقاء السوء الافتراضيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي، وحظر الهواتف الذكية في المدارس، وإقرار ملصقات تحذيرية على وسائل التواصل الاجتماعي، وحماية الأطفال من السلوكيات الاستغلالية عبر الإنترنت

تحتل نيويورك المرتبة الأولى على مستوى البلاد من حيث القوانين التكنولوجية التي تضمن سلامة الأطفال على الإنترنت

أعلنت الحاكمة Kathy Hochul (كاثي هوكول) والمدّعية العامة Letitia James (ليتيتيا جيمس) اليوم إصدار القواعد النهائية بشأن كيفية إلزام شركات وسائل التواصل الاجتماعي بتقييد الميزات المسببة للإدمان على منصاتها، امتثالًا لقانون حماية الأطفال من استغلال المنشورات المسببة للإدمان (Stop Addictive Feeds Exploitation, SAFE) وحماية الصحة النفسية للأطفال. يفرض قانون نيويورك الرائد لحماية الأطفال من استغلال المنشورات المسببة للإدمان (SAFE) على شركات وسائل التواصل الاجتماعي تقييد المنشورات المخصصة خوارزميًا والإشعارات الليلية للمستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، ما لم يحصلوا على موافقة الوالدين. ترتبط المنشورات الخوارزمية والإشعارات الليلية بالاكتئاب والقلق واضطرابات الأكل والنوم، وغيرها من مشكلات الصحة العقلية لدى الأطفال والمراهقين. تضع القواعد الصادرة اليوم معايير لتوضيح المنصات التي تخضع لمتطلبات قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE)، كما تحدد معايير التحقق من أعمار المستخدمين والحصول على موافقة الوالدين. يعزز هذا الإعلان جهود الحاكمة Hochul (هوكول) الرائدة على مستوى البلاد لتقييد المنشورات المسببة للإدمان، ووضع تدابير وقائية ضد رفقاء السوء المدعومين بالذكاء الاصطناعي، وحظر الهواتف الذكية في المدارس، وسنّ ملصقات تحذيرية لوسائل التواصل الاجتماعي، وحماية الأطفال من السلوكيات الاستغلالية على الإنترنت.

"عندما تولّيت منصبي، كان أطفالنا يمرّون بأزمة صحة عقلية شاملة، وبصفتي أول أم تتولى منصب الحاكمة في نيويورك، شعرت بواجب أخلاقي يحتم عليّ التحرّك،" **قالت الحاكمة Hochul (هوكول)**. "اليوم نرسل رسالة واضحة: الصحة العقلية لأطفالنا ليست سلعة للبيع. لقد تعهّدنا باتخاذ إجراءات، وقانون حماية الأطفال (SAFE for Kids Act) يفي بهذا التعهّد من خلال ضمان مواجهة أي منصة تستهدف أطفالنا بمنشورات مسببة للإدمان للتبعات القانونية. بدلًا من النقر والتمرير المستمر، سيتعلّم أطفالنا وينمون."

قالت المدعية العامة، Letitia James (ليتيتيا جيمس)، "يتصدّر قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) على مستوى البلاد جهود الحفاظ على سلامة أطفالنا عبر الإنترنت، وحماية الشباب من الآثار المدمّرة لوسائل التواصل الاجتماعي غير الخاضعة للرقابة. تضع هذه القواعد معايير للتحقق من العمر ومراقبة الوالدين لضمان قيام شركات التكنولوجيا بدورها في الحفاظ على سلامة الأطفال على منصاتها. الشباب أكثر عرضةً بشكل خاص للتأثر بميزات وسائل التواصل الاجتماعي الإدمانية، ومكتبي ملتزم بحماية جميع سكان نيويورك من التقنيات التي قد تكون ضارة والشركات التي تحاول استغلالهم."

تقدم المنشورات المخصصة خوارزميًا، أو المنشورات المسببة للإدمان، توصيات أو تخصص المحتوى للمستخدمين في تدفق لا نهائي استنادًا إلى البيانات التي تجمعها المنصة عن المستخدم. وهو مصمم لتشجيع المستخدم على الاستمرار في استخدام المنصة والعودة إليها. وغالبًا ما يكون المحتوى المعروض في المنشورات المسببة للإدمان من حسابات لم يخترها المستخدم ولا يتابعها، وغالبًا ما يتم عرضها خارج الترتيب الزمني.

من المعروف أن المنشورات المسببة للإدمان تدفع تجرُّ القاصرين إلى مستويات غير سليمة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مما قد يؤثر على صحتهم العقلية. تُظهر الأبحاث أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عامًا يعانون من الاستخدام الإدماني لوسائل التواصل الاجتماعي، وكلما زاد الوقت الذي يقضيه الأطفال على هذه المنصات، زادت احتمالية تعرضهم لآثار سلبية على الصحة العقلية مثل الاكتئاب، والقلق، واضطرابات الأكل والنوم.

يعالج قانون حماية الأطفال هذه المخاوف المتعلقة بالصحة العقلية للأطفال، من خلال إلزام شركات وسائل التواصل الاجتماعي بتقييد المنشورات المسببة للإدمان للمستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا. بدلًا من المنشورات الافتراضية المخصصة خوارزميًا والمصممة لإبقاء الشباب على المنصة، سيُعرض للمستخدمين دون سن 18 عامًا المحتوى فقط من الحسابات التي يتابعونها أو يختارونها بأنفسهم وفق تسلسل محدد، مثل الترتيب الزمني، ما لم يحصلوا على موافقة الوالدين على استخدام منشورات مسببة للإدمان . لا يمكن حرمان المستخدمين من الوصول إلى المنصة لمجرد أنهم لا يرغبون في استخدام خلاصة إدمانية أو لا يملكون موافقة الوالدين عليها. بدلًا من ذلك، سيظل بإمكان جميع المستخدمين الوصول إلى جميع المحتويات نفسها التي يمكنهم الوصول إليها حاليًا. كما يحظر القانون على منصات التواصل الاجتماعي إرسال إشعارات إلى المستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا بين الساعة 12 منتصف الليل و6 صباحًا دون الحصول على موافقة الوالدين.

وقّعت الحاكمة Hochul (هوكول) على قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) ليصبح قانونًا في يونيو/حزيران 2024، وقد خوّل القانون مكتب المدّعي العام (Office of the Attorney General, OAG) إصدار قواعد توضّح كيفية امتثال الشركات للقانون قبل دخوله حيّز التنفيذ، بما في ذلك قواعد تضع معايير للقطاع لتحديد أعمار المستخدمين والحصول على موافقة الوالدين. أصدر مكتب المدّعي العام (OAG) إشعارًا مسبقًا بوضع قواعد مقترحة في 1 أغسطس/آب 2024، ومنح الجمهور فترة 60 يومًا لتقديم التعليقات. تم نشر القواعد المقترحة للمراجعة في 15 سبتمبر/أيلول 2025. أدرج مكتب المدعي العام (OAG) مدخلات الجمهور، وأبحاث الصناعة، وخبرته الكبيرة لتوجيه القواعد المقترحة والنهائية.

التحقق من العمر

- بموجب القانون واللوائح، يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي التأكد من أن المستخدم المعني شخص بالغ قبل تزويده بالمنشورات الخوارزمية و/أو الإشعارات الليلية. يمكن للشركات التحقق من عمر المستخدم باستخدام أي وسائل تستوفي معايير الدقة وتحمي بيانات المستخدمين، وفقًا لما تنص عليه اللوائح. يمكن للشركات استخدام خيارات مثل:
    - طلب تحميل صورة أو مقطع فيديو؛ أو
    - التحقق من عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف الخاص بالمستخدم لمقارنة المعلومات الأخرى التي تعكس عمر المستخدم.
- يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي توفير طريقة بديلة واحدة على الأقل للتحقق من العمر، إلى جانب تقديم هوية صادرة عن جهة حكومية.
- يجب عدم استخدام أي معلومات تُستعمل لتحديد العمر أو الحصول على موافقة الوالدين لأي غرض آخر، كما يجب حذفها أو إزالة هويتها فورًا بعد استخدامها للغرض المحدد لها. يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي استخدام الحد الأدنى فقط من البيانات اللازمة لتأكيد عمر المستخدم.
- يجب أن يكون لدى المستخدمين القاصرين خيار تحديث حالة أعمارهم على المنصة عند بلوغهم سن 18 عامًا.

- يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي اختيار طريقة للتحقق من العمر تتمتع بمعدل دقة مرتفع، وإجراء اختبارات سنوية، والاحتفاظ بنتائج هذه الاختبارات لمدة لا تقل عن 5 سنوات.

موافقة الوالدين

- يجب على القاصرين طلب الوصول إلى الميزات المحظورة بشكل صريح، كما يجب عليهم الموافقة على إخطار أحد الوالدين بذلك. يجب على أي والد/ة يرغب في منح الموافقة الخضوع لعملية التحقق من العمر.
- لا يجوز للمنصة منع مستخدم قاصر من الوصول بشكل عام إلى المنصة أو محتواها من خلال عمليات البحث، على سبيل المثال، لمجرد رفضه أو رفض أحد والديه الموافقة.
- يجب أن يكون للوالدين والقاصرين أيضًا خيار سحب موافقتهم في أي وقت.

ينطبق قانون حماية الأطفال ولوائحه على "المنصات الإلكترونية المسببة للإدمان"، وهي المنصات التي تعرض محتوى ينشئه المستخدمون، ويقضي مستخدموها ما لا يقل عن 20 بالمائة من وقتهم على المنشورات المسببة للإدمان المعروضة على المنصة، وذلك وفق قياس يتم على مدى ستة أشهر.

يمكن الاطلاع على القواعد النهائية الكاملة على موقع مكتب المدعي العام (OAG) الإلكتروني. سيتم نشر القواعد النهائية في السجل الرسمي للولاية في 29 يوليو/تموز 2026. يدخل قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) حيّز التنفيذ بعد 180 يومًا، في 25 يناير/كانون الثاني 2027.

بالنسبة للشركات التي تنتهك قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE)، يجيز القانون لمكتب المدّعي العام (OAG) اتخاذ إجراءات لوقف الانتهاكات، بالإضافة إلى طلب فرض غرامات مدنية تصل إلى 5,000 دولار عن كل انتهاك، إلى جانب سبل انتصاف أخرى.

قال عضو مجلس الشيوخ في الولاية، Andrew Gounardes (أندرو غوناردیس)، "لقد أقررتُ هذا القانون لسبب بسيط: يجب أن تأتي سلامة الأطفال قبل أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى. يحمي قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) الأطفال من الخوارزميات الإدمانية التي تفرض عليهم محتوى لا يرغبون فيه، وتعرّض صحتهم العقلية للخطر. تجعل هذه اللوائح الجديدة القانون واقعًا ملموسًا من خلال الحفاظ على سلامة الشباب، مع حماية خصوصية سكان نيويورك على الإنترنت، ومساءلة شركات وسائل التواصل الاجتماعي. شكرًا للمدّعية العامة James (جيمس) على عملها الحاسم لإنجاز هذا الأمر. معًا، نبني إنترنت أكثر أمانًا وأفضل لجميع سكان نيويورك."

قالت عضوة الجمعية التشريعية، Nily Rozic (نيلي روزيك)، "بصفتي أمًا ومشرعة، فإن الحفاظ على سلامة أطفالنا هو إحدى أولوّياتي القصوى. تُعد القواعد النهائية لقانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) خطوة مهمة نحو مساءلة منصات التواصل الاجتماعي وحماية الأطفال من الميزات الضارة والإدمانية. أنا ممتنّة للحاكمة Hochul (هوكول) والمدّعية العامة James (جيمس) على قيادتهما، وعلى ضمان استمرار نيويورك في الريادة بوضع العائلات في المقام الأول."

قال James P. Steyer (جيمس ب. ستاير)، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة Common Sense Media، "نُشيد بالمدّعية العامة Letitia James (ليتيتيا جيمس) وفريقها على العمل الجبار الذي بُذل لتطوير اللوائح النهائية لتنفيذ قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE). يتمتع قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE)، والقواعد النهائية الجديدة لتنفيذه وفرضه، بالقدرة على أن يكون خطوة تحويلية إلى الأمام في حماية الأطفال من ميزات التصميم الإدماني لوسائل التواصل الاجتماعي. نعرب عن امتناننا العميق لقيادة الحاكمة Kathy Hochul (كاثي هوكول) والمدعية العامة James (جيمس)، والمشرّعين في الولاية الذين دعموا هذا القانون التاريخي ودافعوا عنه. تضع نيويورك معيارًا وطنيًا لحماية الأطفال عبر الإنترنت، من خلال التركيز على الحد من المنشورات المسببة للإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي، وتقييد الإشعارات المتأخرة ليلًا التي تعيق نوم الأطفال وعافيتهم. هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لحماية الأطفال من مخاطر الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، ولكن هذا القانون وقواعده النهائية يمثلان خطوة رائدة."

قالت Julie Scelfo (جولي سكيلفو)، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة أمهات ضد إدمان وسائل التواصل الاجتماعي (Mothers Against Media Addiction, MAMA)، "يُعد قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE) في نيويورك أقوى تشريع في البلاد لحماية الأطفال عبر الإنترنت، من خلال ضمان عدم تعرّضهم للخوارزميات الإدمانية المنتشرة على نطاق واسع في منصات التواصل الاجتماعي. تُعد هذه القواعد الجديدة خطوة مهمة وضرورية في تطبيق هذا التشريع التاريخي وإنفاذه، كما أنها توفر مسارًا يمكن للولايات الأخرى اتباعه. تُعرب مؤسسة MAMA عن امتنانها للمدّعية العامة James (جيمس) وفريقها على جهودهم الدقيقة والريادية. من خلال التصدي المباشر للمنشورات المسببة للإدمان والضارة، تُعطي نيويورك الأولوية لسلامة أطفالنا وعافيتهم على حساب الأرباح النهائية لشركات التكنولوجيا الكبرى."

يأتي هذا الإعلان استكمالًا لجهود الحاكمة Hochul (هوكول) المستمرة لمعالجة أزمة الصحة العقلية لدى الشباب على مستوى الولاية، والمساعدة في الحفاظ على سلامة الأطفال عبر الإنترنت. لقد رسّخ هذا العمل مكانة نيويورك كرائدة عالميًا في تأمين عالم إلكتروني أكثر أمانًا للأطفال، واعتبارًا من هذا العام، تصدرت نيويورك المرتبة الأولى في الولايات المتحدة من حيث القوانين التي تحافظ على سلامة الأطفال عبر الإنترنت. بالإضافة إلى قانون حماية الأطفال من استغلال الخلاصات الإدمانية (SAFE)، تشمل المبادرات ما يلي:

- قانون حماية بيانات الطفل الذي يمنع مشغلي الإنترنت من جمع بيانات الأطفال واستغلالها تجارياً دون موافقة مستنيرة.
- تشريعات الذكاء الاصطناعي المصاحب (AI Companion) التي وضعت أول ضمانات على مستوى الولاية، حيث قامت بتحويل محادثات المستخدمين حول إيذاء النفس إلى موارد الصحة العقلية ووقف السلوكيات الإدمانية غير الصحية.
- كما قامت الحاكمة بحظر المواد المسيئة للأطفال والمُنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي.
- أجندة "الانقطاع عن العالم الرقمي واللعب" (Unplug and Play Agenda) التي تساعد على تشجيع التنشئة الاجتماعية الصحية ونمو الطفل من خلال تمويل البنية التحتية الاجتماعية، والمواقع المادية مثل الملاعب والمراكز المجتمعية والمسابح، وتوسيع برامج الشباب.
- سياسة نيويورك للتعلّم الخالي من المشتتات (New York's Distraction Free Learning Policy)، والتي تفرض قيودًا شاملة على استخدام الهواتف الذكية في مدارس التعليم من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر (K-12) طوال اليوم الدراسي، وقد أدّت بالفعل إلى تحقيق إنجازات أكاديمية أكبر، وتحسين رفاهية الطلاب، وتوفير بيئات مدرسية أكثر أمانًا لهم.
- مشروع قانون ملصقات التحذير على وسائل التواصل الاجتماعي والذي سيلزم شركات التواصل الاجتماعي بنشر تحذيرات حول التأثير المحتمل للمنصة على الصحة العقلية.
- قانون السلامة بالتصميم (Safe by Design Act)، الذي يحمي الأطفال من السلوكيات الاستغلالية عبر الإنترنت، ويضع إعدادات الخصوصية الأعلى كخيار افتراضي لهم.
- تدريب الإسعافات الأولية للصحة العقلية للمراهقين الذي يزوّد الشباب بالمهارات اللازمة للتعرّف على العلامات والأعراض الشائعة لمشكلات الصحة العقلية وتعاطي المواد، ويعلّمهم كيفية طلب المساعدة.
- المساحات الآمنة للشباب، حيث توفر منظمات مجتمعية موثوقة بيئات داعمة وخالية من الأحكام، تتيح للشباب الوصول إلى موارد تعزيز الصحة العقلية، وبناء علاقات إيجابية مع أقرانهم، والمشاركة في أنشطة غير علاجية.
- حملة التوعية العامة أغلقوا الأجهزة، وتكلموا (Power Down, Speak Up) التي أطلقها مكتب ولاية نيويورك للوقاية من العنف الأسري (NYS Office for the Prevention of Domestic Violence, OPDV)، والتي تساعد على تمكين الشباب في جميع أنحاء الولاية من التعرّف على الإساءة عبر الإنترنت والتصدي لها، مع تزويد الآباء والمعلمين وأجهزة إنفاذ القانون بالأدوات اللازمة للمساعدة في الحفاظ على سلامة الشباب عبر الإنترنت.
- تدريب مكتب الوقاية من العنف الأسري (OPDV) حول العنف القائم على النوع الاجتماعي المسهّل تكنولوجيًا (Technology-Facilitated Gender-Based Violence, TFGBV)، والذي قام بالفعل بتدريب أكثر من 4,000 من الشباب، والآباء، والمعلمين، ومحترفي إنفاذ القانون على منع الإساءة عبر الإنترنت والاستجابة لها.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418
سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

إلغاء الاشتراك
لإلغاء الاشتراك في هذه المجموعة والتوقف عن تلقي رسائل البريد الإلكتروني منها، أرسل بريدًا إلكترونيًا إلى press.release+unsubscribe@exec.ny.gov.